الأمم المتحدة S/2019/620

مجلس الأمن

Distr.: General
1 August 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيّه رسالةً مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إليكم من عصمت قرق أوغلو، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رؤوف **دنكتاش**
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة

080819 070819 19-13184 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٨٣ (٢٠١٩) في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وقد سبق عرض الملاحظات التفصيلية للجانب القبرصي التركي بشأن هذا القرار (انظر الضميمة) على رئيس المجلس شفويا، وكذلك كتابةً في جلستنا المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩.

وبناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن أؤكد، مرة أخرى، آراء الجانب القبرصي التركي، وبخاصة في مسألة الموافقة والطرائق التي تنظم عمليات قوة الأمم المتحدة داخل إقليم الجمهورية التركية لشمال قبرص. وتعلمون جيداً أن أحد المبادئ الناظمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم يتمثل في استيفاء شرط طلب الحصول على موافقة أطراف النزاع، تمشياً مع القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨)، المشار إليه أيضاً في القرار ٢٤٨٣ (٢٠١٩)، وفي تقرير الإبراهيمي، الذي يرد فيه بوضوح ”أن موافقة الأطراف المحلية، والأخذ بأسباب الحيدة ... ينبغي أن تظل بمثابة المبادئ الأساسية لحفظ السلام“. ومن ثم، فإن قوة الأمم المتحدة لا يمكنها أن تعمل على جانبي الجزيرة إلا على أساس موافقة الطرفين. وإلا فالقوة ”يمكن أن تصبح طرفا في النزاع“، كما هو منصوص عليه في المنشور المعنون ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ والمبادئ التوجيهية“. والواقع أن مبدأ الموافقة هذا أساسي أيضا لمهمة المساعي الحميدة للأمين العام، التي تتعامل مع الجانبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني في الجزيرة على قدم المساواة. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن العملية السياسية ترتبط ارتباطا مباشرا بعمليات حفظ السلام، فإن عدم طلب موافقة أحد الجانبين فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة، أي موافقة الجانب القبرصي التركي بوصفه أحد الجانبين في العملية السياسية، من شأنه أن يشكل تقصيرا خطيرا في هذا الصدد. ويطرح ذلك سؤالا عن سبب اختيار الأمم المتحدة تجاهل هذا الشرط العام الحيوي في حالة قوة الأمم المتحدة.

وعلاوةً على ذلك، ففي حين يذكر الأمين العام في تقريره الأخير (S/2019/562) الذي رحب به مجلس الأمن في قراره ٢٤٨٣ (٢٠١٩)، الذي يشير إلى الجهات الفاعلة الدولية وإلى الجانب القبرصي التركي، أنه ”ينبغي ألا تشكل الشواغل المتصلة بالاعتراف في حد ذاتها عقبة كأداء أمام زيادة التعاون“، فإن عدم طلب الأمم المتحدة موافقة الجانب القبرصي التركي أو عدم تعاونها معه في هذا الصدد يتناقض مع روح تقرير الأمين العام ومع قرار مجلس الأمن.

وغني عن القول أن الموافقة على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة التي التمست والتي تم الحصول عليها، قبل اتخاذ القرار ٢٤٨٣ (٢٠١٩)، من الجانب القبرصي اليوناني، الذي يدعي أنه ”حكومة قبرص“ التي زالت من الوجود منذ زمن طويل، لا تشمل سوى عمليات القوة في جنوب قبرص. وفي ضوء هذه الحقيقة، أجد لزاما علي أن أؤكد أنه في الوقت الحالي، وكبادرة حسن النية من الجانب القبرصي التركي وبإذن من حكومتنا، سيواصل أفراد قوة الأمم المتحدة العمل داخل حدود الجمهورية التركية لشمال قبرص، وسنواصل تعاوننا مع القوة، وسنواصل في ذات الوقت مطالبتها بأن تعمل معنا على وضع طرائق لعملياتها في شمال قبرص.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة وضميمتها المحالة طيه على أعضاء مجلس الأمن.

(*توقيع*) عصمت **قرق أوغلو**
الممثل

الضميمة

نقاط مناقشة بشأن تمديد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

(تموز/يوليه ٢٠١٩)

- **الفقرة ٥٥ الجامعة من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٩ التي تذكر أنه ينبغي *ألا تشكل الشواغل المتصلة "بالاعتراف" في حد ذاتها عقبة كأداء أمام زيادة التعاون بين الطائفتين والجهات الفاعلة المحلية والدولية* لها أهمية بالغة من حيث أنها تحفز بدء قيام علاقة بنَّاءة بين الجانبين، بما يفضي إلى بناء الثقة وإقامة التعاون وعلاقة الترابط بينهما ومع الجهات الفاعلة الدولية. ومن ثم، فإن موافقة مجلس الأمن على التقرير، وإن لم تكن منعكسة بصورة كافية في القرار، تعني بالتأكيد أن المجلس يتفق أيضاً مع ذلك.** وإننا نأمل بل ونثق في أن المجلس سيدرج في القرارات المقبلة إشارات أقوى عن المسألة، وهو ما من شأنه ألا ييسر فقط تنفيذ تدابير بناء الثقة وتمكين اللجان الفنية وإنما أيضاً قيام تعاون وتواصل حقيقيين بين الشعبين والجانبين.

- **لم يعد من الممكن تجاهل مسألة العزلة الجائرة المفروضة على الجانب القبرصي التركي، كما لا يمكن إغفالها في هذا القرار.** لقد مضى أكثر من خمسة عشر عاما على صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/437)، وهو تقرير نفى بوضوح وجود "أي مبرر... للضغط على [القبارصة الأتراك] وعزلهم". والاختلال الناجم عن استمرار العزلة يعزز نزوع القبارصة اليونانيين إلى التصرف بشكل انفرادي بدلا من التفكير في التواصل والتعاون المباشرين. وفرض هذه العزلة هو أيضا أهم عنصر يفاقم أزمة الثقة العميقة بين الشعبين وبين الجانبين، مما يمنع إقامة التعاون ومن ثم إقامة الترابط وبناء علاقة صحية بين الشعبين والجانبين. **ومن ثم ينبغي لمجلس الأمن أن يتبنى في قراراته المقبلة الفقرة ٥٥ من تقرير الأمين العام بشكل أوضح.**

- **الفقرات ١ و ٤ (أ) و ١٥ من منطوق القرار:** رغم أن القرار يشير إلى منطلق توافقي، يتعلق أساساً بالتوصل إلى رؤية مشتركة، فإنه لا يذكر حقيقة مؤداها أنه بعد عام من المشاورات، أخفقت جهود السيدة لوت بوضوح وتحولت هي ذاتها في الواقع إلى عملية لا نهاية لها.

ومن المؤسف أن الصياغة في الفقرات المذكورة تحاول تقييد حركة الجانبين بعدم السماح لهما بالتحدث عن البدائل المختلفة للتوصل عن طريق المفاوضات إلى تسوية في الجزيرة، وبالتالي عدم إعطائهما فرصة حقيقية لتجاوز عقبة الغياب الواضح للرؤية المشتركة بينهما. وكما هو معلوم، فإن برنامج الحكومة القبرصية التركية يذكر أنه ينبغي مناقشة جميع البدائل المتعلقة بالتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات حتى يتسنى للجانبين الاتفاق على رؤية مشتركة، وهو السبب الأساسي للمأزق القائم في قبرص على مدى ٥١ عاما.

وعلاوةً على ذلك، فإن الإشارات الواردة في هذه الفقرات فيما يتعلق بعملية التفاوض السابقة والمؤتمر المعقود في كران – مونتانا، سويسرا، في عام ٢٠١٧ قد عفا عليها الزمن ولا تعكس الحقائق السائدة اليوم.

وفي هذا الصدد، من المؤسف أن **الفقرة ١ من منطوق القرار** تكتفي بالإشارة إلى انهيار مؤتمر كران – مونتانا باعتباره مجرد ”نتيجة“، وتستمر في التأكيد على ما بعد المؤتمر حيث ”لم يتم إحراز تقدم“. وغني عن القول أن من المستحيل تحقيق تقدم في ظل غياب عملية تجري في الوقت الحاضر.

وهذا النهج يقوض حقيقة أن انهيار المؤتمر نفسه هو الذي استلزم تعيين مستشارة الأمم المتحدة جين هول لوت في المقام الأول. ومن ثم، فإن الصيغة التي تغفل تشخيص *أسباب* عدم إحراز التقدم بعد مؤتمر كران – مونتانا غير مكتملة، إذ إن السبب في عدم إحراز التقدم هو بالضبط عدم وجود أي عملية لأن العملية قد انهارت في كران – مونتانا.

- **الفقرة ٥ من منطوق القرار: كان ينبغي أن تعكس هذه الفقرة بشكل أفضل الجزء ذا الصلة من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (S/2019/562) المتعلق بآليات التعاون، وكان ذلك هو الحال إلى حد ما في نسخ مشروع القرار، إلا أن الصياغة خففت إلى الحد الذي يمكن أن تعطي فيه للجانب القبرصي اليوناني ذريعة للامتناع عن إنشاء آليات مع الجانب القبرصي التركي على الصعيد المدني من شأنها أن تعود بالنفع على القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على حد سواء وتساعد على معالجة على نطاق الجزيرة.**

- **الفقرة ٥ من ديباجة القرار والفقرة ٢ من منطوق القرار: الصياغة المستخدمة في هاتين الفقرتين غير كافية من حيث إنه لن يكون لها أثر على نزع فتيل التوتر أو الحد منه. وتوجيه دعوة مناسبة وواضحة للدبلوماسية والتعاون بين الجانبين المالكين للجزيرة بشأن مسألة الهيدروكربونات في أنحاء الجزيرة هو ما يتعين القيام به فيما يتعلق بنزع فتيل التوتر والحد منه.** وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل نزع فتيل التوتر وتمهيد الطريق أمام التعاون ومن ثم تهيئة الترابط، قدم الجانب القبرصي التركي مقترحات بناءة إلى الجانب القبرصي اليوناني في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ومؤخرا في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٩. وهذه المقترحات المقدمة من الجانب القبرصي التركي تثبت أنه يبذل جهودا حاسمة لنزع فتيل التوتر وإرساء التعاون بين الجانبين، في حين أن هذه الجهود لا يرد عليها بالمثل من قِبل الجانب القبرصي اليوناني. ومن ثم، فإذا كان ما يقصده مجلس الأمن هو نزع فتيل التوتر، فكان ينبغي للمجلس أن يشير على الأقل في قراره إلى الحاجة إلى الدبلوماسية والتعاون بشأن هذه المسألة.

- **الفقرة ٧ من منطوق القرار:** بالإضافة إلى تيسير الوصول إلى ٣٠ موقعا عسكريا في عام ٢٠١٨، أتاح الجانب القبرصي التركي الوصول إلى ٣٠ موقعا عسكريا آخر من أجل أعمال اللجنة المعنية بالمفقودين مؤخرا. إلا أن هذا التطور الإيجابي لم يشر إليه في القرار.

- **الفقرة ٧ من ديباجة القرار والفقرة ٦ من منطوق القرار:** إن الجانب القبرصي التركي، إذ يرى أن تدابير بناء الثقة لها أهمية حيوية في بناء الثقة وإرساء التعاون بين الجانبين في قبرص، أوفى بكامل مسؤوليته فيما يتعلق بتنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفق عليها زعيما الطائفتين، وهو على استعداد لتنفيذ المزيد منها.

هناك انعدام ثقة بين الجانبين، ومن ثم فإننا نتفق مع الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى تجديد الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة على نحو منفتح وخلاق، بما في ذلك تناول مسألة الموارد الطبيعية في أنحاء الجزيرة التي تعود للجانب القبرصي التركي، بقدر ما تعود للجانب القبرصي اليوناني، بوصفه أحد المالكين المتساويين في الجزيرة. ونحن، بوصفنا الجانب القبرصي التركي، منفتحون لمناقشة تدابير بناء الثقة القائمة والجديدة التي ستمكن الجانبين من التعاون. وإننا نأمل بل ونثق في أن الجانب القبرصي اليوناني سيبدي موقفا إيجابيا في هذا الصدد.

وينبغي أن تكون الخطوة الأولى فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة إنهاء سياسات العزلة والعراقيل التي يفرضها الجانب القبرصي اليوناني على الشعب القبرصي التركي، إذ هي أهم عنصر يسمم العلاقات بين الشعبين ويحول دون تعاونهما. ومرة أخرى، تشكل الفقرة ٥٥ من تقرير الأمين العام أهمية جوهرية في هذا الصدد، وكان ينبغي أن تدرج بصورة أوضح في القرار.

- **الفقرة ٤ (ب) من منطوق القرار**: مع أننا نرحب بالدعوة إلى تمكين جميع اللجان الفنية، فإن الصياغة تغفل حقيقة أن عدم توافر الإرادة السياسية لدى القيادة القبرصية اليونانية هو الذي أبطأ أعمال بعض تلك اللجان، أو حتى أوقفها بصورة انفرادية. ومن الأمثلة على ذلك اللجنة المخصصة المعنية بمواءمة أعمال الجانب القبرصي التركي مع قانون الاتحاد الأوروبي، التي أنشئت لإعداد الجانب القبرصي التركي لتسوية في المستقبل. وأعمال هذه اللجنة أوقفها الجانب القبرصي اليوناني.

- **الفقرة ٤ (ج) من منطوق القرار**: قامت الجمهورية التركية لشمال قبرص في الماضي بتنقيح كتبها المدرسية، إرساءً لثقافة التسامح والفهم المتبادل. بيد أن الجانب القبرصي اليوناني يرفض حذف العبارات التمييزية ضد الشعب القبرصي التركي من كتبه المدرسية. بل إن الإدارة القبرصية اليونانية لديها الجرأة أن تحاول كل عام أن ترسل إلى مدرسة القبارصة اليونانيين في كارباز، شمال قبرص، كتبا مدرسية تتضمن ملاحظات عنصرية بشأن القبارصة الأتراك.

ويقصر القرار أيضاً عن الإشارة إلى عدم وجود مدرسة ابتدائية تركية في جنوب قبرص على الرغم من التوصية الرسمية المقدمة في تقارير الأمين العام السابقة.

- **الفقرة ١١ من منطوق القرار**: هناك دعوة موجهة إلى كلا الجانبين للموافقة على خطة عمل لإخلاء قبرص من الألغام. وهذا ينفي حقيقة أن الجانب القبرصي التركي قدم العديد من المقترحات الواضحة في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٨ من أجل إخلاء الجزيرة من الألغام. ومن المؤسف أن جميع هذه المقترحات رفضها الجانب القبرصي اليوناني.

وفيما يتعلق باتفاق ٢٦ شباط/فبراير، فإن الصياغة المتعلقة بمسائل إزالة الألغام تتجاهل تكتيكات التأجيل التي ينفذها الجانب القبرصي اليوناني وعدم تعاونه مع قوة الأمم المتحدة، مما يتسبب في إرجاء إنجاز الأعمال حتى عام ٢٠٢٠.

- **الفقرة ٩ من منطوق القرار**: يلاحظ الجانب القبرصي التركي باستمرار الانتهاكات العسكرية والمدنية التي يرتكبها الجانب القبرصي اليوناني على طول المنطقة العازلة وداخلها ويتم إبلاغ قوة الأمم المتحدة بها بانتظام. وينبغي ألا تغفل محاولات الجانب القبرصي اليوناني تغيير وضع المنطقة العازلة.

وعلاوةً على ذلك، لا يكتفي المزارعون القبارصة اليونانيون بالاقتراب، بتشجيع من الإدارة القبرصية اليونانية، إلى حيث توجد المواقع القبرصية التركية على طول خط وقف إطلاق النار بل يحتلون أيضاً مناطق زراعية تعود ملكيتها إلى مزارعين قبارصة أتراك في المنطقة العازلة.

ولا ترد إشارة إلى الجامعة القبرصية اليونانية في بايل/بيلا، التي تم بناؤها ولا تزال تعمل دون إذن من قوة الأمم المتحدة. وعدم إشارة مجلس الأمن في تقاريره إلى الانتهاكات التي يرتكبها الجانب القبرصي اليوناني تؤدي إلى مزيد من الانتهاكات من جانب الإدارة القبرصية اليونانية. ومن ثم، يجري حاليا بناء ملحق بالجامعة المذكورة، لا ترد أيضاً إشارة إليه في القرار على الرغم من الإشارة إليها في تقرير الأمين العام. وتلك محاولات يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني لتمديد ما يسمى بسلطته إلى داخل المنطقة العازلة.

وقد سجل الجانب القبرصي التركي رأيه بأن الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة ينبغي أن يتضمن استعراضا لولاية القوة في ضوء تغير الظروف في الجزيرة. والواقع أن العنصر المدني، لا العسكري، في قوة الأمم المتحدة هو الذي يضطلع بدور في الاتصال والتواصل من خلال رصد المسائل المتعلقة بالجانبين والإبلاغ عنها. ومن ثم، فإن وجود العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة لم يعد ضروريا نظرا لأنه لا يعمل كقوة ردع في منع وقوع العنف في الجزيرة.

- **الفقرتان ٨ و ١٠ من ديباجة القرار**: بصدد الإشارات إلى ”**حكومة قبرص**“، جدير بالذكر أن جمهورية قبرص التي تأسست عام ١٩٦٠ بموجب اتفاقين دوليين أبرما في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠، قد دمرها الشريك القبرصي اليوناني. ومنذ ذلك الحين، ليست هناك إدارة مشتركة قادرة على تمثيل قبرص بالكامل سواء في القانون أو في الواقع. وبات كل طرف منذئذ يحكم نفسه، وإن ظل الجانب القبرصي اليوناني يدعي أنه هو ”**حكومة قبرص**“. وجاء الاستفتاءان اللذان أجريا بشكل منفصل ولكن متزامن في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بشأن خطة التسوية الشاملة للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك ليبرزا مرة أخرى **حقيقة أن جزيرة قبرص يوجد بها شعبان متميزان وإدارتان متمايزتان**. ومن ثم، فإن هذه الإشارة غير مقبولة.

ويجدر بالإشارة أنه، **تمشيا مع تقرير الإبراهيمي (٢٠٠٠)، يعد الحصول على رضا وموافقة جميع الأطراف المعنية**، الذي يمثل أحد الأسس الوطيدة لعمليات حفظ السلام، أمرا ضروريا لنجاح هذه العمليات، ومما لا شك فيه أن هذا المبدأ ينطبق على عمليات القوة التي يتعين عليها أن تتعاون مع طرفين متساويين سياسيا في النزاع بقبرص. والاكتفاء بالإشارة في **الفقرة ٨ من ديباجة القرار** إلى موافقة الإدارة القبرصية اليونانية على تمديد وجود القوة يتناقض مع المبدأ الوطيد السالف الذكر ومع القرار ٢٤٣٦ المشار إليه أيضاً في هذا القرار إذ إن تلك الإشارة تغفل ضرورة الحصول على رضا وموافقة كلا الجانبين، ومن ثم فإن القوة ”يمكن أن تصبح طرفا في النزاع“، مثلما ذكر في المنشور المعنون ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ والمبادئ التوجيهية“.

وقد سجل الجانب القبرصي التركي مرارا الحاجة إلى وضع اتفاق/إطار رسمي يرتب ويحدد العلاقة بين قوة الأمم المتحدة وسلطاتنا. ويمكن أن يكون ذلك في شكل **اتفاق لمركز القوات** أو في شكل آخر مقبول للطرفين، على أن يتم التوصل إليه بموافقة قوة الأمم المتحدة والسلطات القبرصية التركية المختصة. ولا شك أن خطوة من هذا القبيل ستشكل تحديا للوضع الراهن غير المقبول.

- **الفقرتان ٨ و ١٠ من ديباجة القرار**: إن الإشـــارة إلى ”حكومة قبرص“ في حد ذاتها تكفي لكي **نرفض القرار بكامله**. ونود التذكير بأن قوة الأمم المتحدة لا يمكنها أن تعمل في إقليمنا إلا كضـيف عندنا، وبروح من حســن النية والتعاون، ووفقا للقرارات التي تتخذها والطرائق التي تحددها حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص.